



بيان صحفي  
الازمة الصحية والاحتفاظ الناتج عن سياسة النظام  
من اجل انخفاض دائم في عدد المساجين

إلى سيادة رئيس الجمهورية، وزير العدل، وزير الداخلية، وزير الشؤون الاجتماعية، وزير الصحة، وزيرة العلاقات مع الهيئات الدستورية، والمجتمع المدني، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، والمدير العام للهيئة العامة للسجون والإصلاح.

03 ديسمبر 2020

السيد رئيس الجمهورية  
السيد وزير العدل  
السيد وزير الداخلية  
السيد وزير الشؤون الاجتماعية  
السيد وزير الصحة  
السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني  
السيد رئيس المجلس الأعلى للقضاء  
السيد المدير العام للهيئة العامة للسجون والإصلاح

في وقت يشهد فيه العالم أزمة صحية غير مسبوقة، تواصل تونس جهودها لوقف انتشار فيروس كوفيد 19. تجدد الجمعيات الموقعة على هذه الرسالة تميمها للتدابير المتخذة من طرف السلطات حتى الآن لحماية صحة الجميع.

نود ان نذكر من جديد على ضرورة مواصلة الإحاطة بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، خاصة منها المساجين. وفي هذا الصدد، فإن الجمعيات الموقعة تواصل مضاعفة جهودها في الإجراءات الميدانية التي تنفذها، وتجدد التزامها على اتم استعدادها لمعاودة الجهود التي تبذلها الدولة للحد من انتشار الفيروس.

**سجناء معرضون للخطر بشكل خاص**

على الرغم من تقديرنا للجهود المبذولة من طرف وزارة العدل والإدارة العامة للسجون والإصلاح في أماكن الاحتجاز للحد من الإصابة بالفيروس، فإننا نجد قلقنا بشأن صحة المحتجزين التي بقيت على حالها. إن انتشار مجموعة من الأمراض المزمنة والمعدية يفاقم من خطر الإصابة بالأمراض الأخرى وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع عدد الوفيات المرضى بكوفيد 19. بالإضافة الى هذه العناصر، فإن الاختلاط الذي ينتج بالفعل عن الاحتفاظ في أماكن الحرمان من الحرية لا يسمح في أي وقت من الأوقات من احترام "مسافة التباعد الاجتماعي".



## تزايد مستمر للاكتظاظ بين المساجين

ان جميع الموقعين على هذه الرسالة يثمنون مختلف حالات العفو الصادرة إثر النداء الأول إلى تخفيض عدد السجناء، في مارس 2020. خاصة وقد ساهم الإفراج في هذه لفترة من الوقت إلى انخفاض تاريخي في عدد السجناء، مما أدى إلى انخفاض عدد السجناء بنحو 37 بالمائة، مخففاً بذلك العبء بشكل كبير على أعوان السجون الذين لا يمكن ان تتحسن ظروف عملهم الا بالتخفيف من عدد المساجين.

غير أن هذا الانخفاض في عدد المساجين الناتج عن العفو لا يمكن بأي حال من الأحوال مساواته بالإصلاح الهيكلي المؤدي إلى استمرار ديننا ميكي للحد من عدد المساجين وآثاره السلبية. وفي الواقع، ووفقاً لمعلوماتنا، فإن عدد الأشخاص المحتجزين قد عاد الآن إلى مستوياته المسجلة في مارس 2020، مما ألقى فعلياً مزايا العفو الممنوحة منذ بداية الوباء. وما يثير القلق في هذا الصدد بصفة خاصة هو ما جاء في البيان الذي صدر مؤخراً عن وزير الداخلية الذي أعلن فيه اعتقال "نحو 9 000 شخص مطلوبين في غضون خمسة أيام"<sup>1</sup>.

## من أجل تدابير صحية جديدة وإصلاح جزائي عميق

ان الفترة التي نمر بها ستختلف حتماً آثاراً. وبهذا الصدد، نأمل ان تؤدي هذه الأزمة إلى تغيير دائم في سياسة الاحتفاظ. وإذ أن استخدام تدابير استثنائية مثل العفو الرئاسي يبدو لنا وجيهاً، في سياق الطوارئ الصحية، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تكون بديلاً عن إصلاح عميق للسياسات الجزائية وسياسات السجون.

ان جائحة كوفيد 19 كشفت الستار على الواقع الموجود: اكتظاظ السجون الناجم عن اللجوء المفرط للإيقاف التحفظي والسجن من اجل جرائم بسيطة<sup>2</sup>، والاستخدام المحتشم للغاية، مع الأسف، للعقوبات البديلة عن السجن. وعلاوة على ذلك، فإن الحرمان من الحرية هو عامل من عوامل زيادة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للمساجين وأسرهم، وهو واقع يجب تجنبه أكثر من أي وقت، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الراهنة.

ولذلك، وبالنظر إلى جميع هذه الاعتبارات الإنسانية والصحية، فانه قد وجب التعجيل في التخفيض الفعلي في عدد المساجين. وفي هذا التوجه، نقترح مرة أخرى التوصيات التالية:

### إلى السيد رئيس الجمهورية:

- منح العفو الرئاسي لأكثر عدد ممكن من المعتقلين بدءاً بالسجناء في نهاية عقوبتهم أو بمن يعانون من هشاشة صحية معروفة.

### إلى السيد وزير العدل، بالتشاور مع المجلس الأعلى للقضاء:

- إصدار مذكرة عمل إلى وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق لوقف اللجوء إلى الإيقاف التحفظي، وحثهم على الإفراج دون كفالة، عن المحتجزين رهن المحاكمة بتهم بسيطة يعاقب عليها بالسجن لمدة تقل عن سنتين، مع مراعاة الفصولين 85 و 86 من قانون الإجراءات الجزائية ووفقاً لمبدأ البراءة المنصوص عليه في الفصل 27 من الدستور.

- دعوة قضاة إصدار الأحكام إلى منح الإفراج المشروط، دون تأخير، للمحكوم عليهم الذين يتمتعون بها وفقاً للفصل 342 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك الشأن بالنسبة للسجناء في نهاية مدة عقوبتهم.

<sup>1</sup> <https://tinyurl.com/yx9vmfvc>

<sup>2</sup> في سنة 2018 كان هناك 12639 يقضون عقوبات بالسجن تقل عن سنة واحدة، ما يعادل 54,53 بالمائة من اجمالي المساجين، الهيئة العامة للسجون والإصلاح.



- مواصلة الجهود الرامية إلى التفعيل الكلي لمكاتب المراقبة، والعمل في الوقت ذاته على توعية القضاة حول إصدار الأحكام البديلة عن السجن بالتشاور مع المجلس الأعلى للقضاء.

إلى السيد وزير الداخلية:

-إصدار مرسوم الى قوات الشرطة يهدف الى تعليق طلب الاحتفاظ من وكيل الجمهورية للأشخاص الذين لا يشكلون خطراً على المجتمع.

إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيد وزير الصحة، بالتشاور مع الادارة العامة للصحة:

- الحرص على المتابعة الصحية والاجتماعية للأشخاص المفرج عنهم، بما في ذلك الرعاية الشاملة للأشخاص المعزولين و/أو الذين لا دخل لهم، وذلك لضمان الإفراج عنهم بكرامة وبصفة لا تساهم في انتشار العدوى خارج السجن.

الى السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني:

-الحرص على تنسيق ومتابعة الحوار بين السلطات المختصة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه التدابير.

الى السيد المدير العام للهيئة العامة للسجون والإصلاح:

- توسيع نطاق تمكين المساجين من التواصل مع أسرهم عبر الهاتف والمراسلات المكتوبة خاصة المحرومين من حق الزيارة المباشرة وغير المباشرة والتفاعل مع الأطراف الخارجية.

المنظمات والجمعيات الموقعة:

ارتقي، اسوسياماد-تونس، الجيل، جمعية بيتي، جمعية الحقوقيين بصفاقس، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، الجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والإيدز، محامون بلا حدود، أفق الطفولة، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، منظمة مناهضة التعذيب في تونس، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، علماء النفس في العالم - تونس، سوليدار تونس.

للاتصال

Marie-Caroline Motta

mcmotta@asf.be

+216 29 079 888

